

مشكلة البطالة

بين الأقوال والآمال وبين الواقع والأفعال

إعداد

دكتور حسين حسين شحاتة

الأستاذ بجامعة الأزهر

المشرف على موقع دار المشورة للإقتصاد الإسلامي

© البطالة أشد شريواجه الإنسان .

أشر شريهدد الإنسانية هو وجود عامل عاطل ، وهو فى أشد الحاجة إلى العمل وقادر عليه للقيام بمطالب الحياة والمساهمة فى تعمير الأرض وعبادة الله وحماية نفسه من صور الفساد الأخلاقى والاجتماعى والسياسى .

وتنشأ البطالة عندما لا يلتزم الإنسان بالفطرة السجية التى خلقه الله عليها ، وأنه يسئ استخدام ما سخره الله له من نعم ، وينحرف عن الرشد فى استغلال الموارد البشرية والطبيعية ، فالإنسان هو سبب مشكلة البطالة سواء كان عاملاً أو حاكماً وما بينهما ، ولن تحل إلا من خلال الإنسان الرشيد .

ومن مخاطر البطالة أنها تحطم الجوانب المعنوية والنفسية للإنسان ، كما تسبب ارتباكاً وخلاً فى الأسرة ، كما أن لها العديد من الآثار السياسية السيئة حيث تسبب خطراً على استقرار الحكم .

وتأسيساً على ما سبق فإن التصدى لها يعتبر من الضروريات الشرعية والواجبات الدينية ، والمسئولية الوطنية ، وهى قضية ولى الأمر والمجتمع بأسره ، سواء بسواء ، ولكن كيف تعالج هذه المشكلة بالفعل والعمل وليس بالقول والأمل ؟

© مشكلة البطالة ضالّة في متاهات الأقوال والمفاهيم .

تختلف قضية البطالة باختلاف أيديولوجية النظام السياسى والاقتصادى ، ويرى أنصار النظام الرأسمالى الحر أنه يقع على القطاع الخاص مسئولية إيجاد فرص عمل ويكون دور الدولة فى هذا الصدد محمداً ، ومن سياسة الحكومة دعم هذا القطاع ومساعدته أو التيسير عليه لينطلق لاستيعاب العاطلين . فهل نجح هذا الفكر فى علاج القطاع العام ؟ كما يرى أنصار الاشتراكية أن على الدولة مسئولية علاج مشكلة البطالة من خلال القطاع العام ؟ ولقد ضلت مشكلة البطالة فى مصر فى متاهات المفاهيم والشعارات والبيانات والأوهام فقد سارت الدولة أخيراً فى طريق النظام الرأسمالى الحر ، ووضعت خطة للإصلاح الاقتصادى والذى يقوم على التخصصية ، ولقد أسفرت تلك الخطة عن مضاعفات سيئة لموضوع التشغيل حيث توقف دور الدولة عن إيجاد فرص للعاملين ، كما أخفق القطاع الخاص فى استيعاب العاطلين ، وضاعف من المشكلة التخصصية والكساد الاقتصادى والجات والعملة وسيطرة فئة من رجال الأعمال على النشاط الاقتصادى ولهذا مظهره .

© مظاهر مشكلة البطالة فى مصر تنبئ بكارثة عندما ينتهى مفعول المسكنات .

من مظاهر تلك المشكلة فى الواقع العملى فى مصر ما يلى :

- ◆ ضعف الاستثمارات القومية الموجهة إلى المشروعات الاستثمارية الجديدة لاستيعاب العاطلين وتقلص هذا البند من ميزانية الدولة .
- ◆ الخصخصة وضحايا المعاش المبكر الذي لا يجدون أى عمل .
- ◆ الكساد الذى يواجه القطاع الخاص والذى يركز على المجالات التى لا تستوعب عددا كبيرا من العاطلين، ومعياره : الربحية العالية واسترداد رأس المال .
- ◆ التضيق على فرص العمل فى دول الخليج ، وتفضيل العمالة الهندية والباكستانية ونحوها ، بل ينهون خدمات ما بقى لديهم من المصريين .
- ◆ العائدون من بعض دول الخليج والعراق لسبب أو لآخر، ولا يجدون عملا .
- ◆ انخفاض معدل الادخار وبالتالي معدل الاستثمار فى مشروعات استثمارية جديدة لأسباب شتى منها ارتفاع معدل الفقر والحياة الضنك .
- ◆ اتجاه الاستثمارات الأجنبية فى معظمها نحو مشروعات الكماليات والمضاربات والتعامل فى سوق الأوراق المالية

وتأسيسا على ما سبق ، يجب على الحكومة الجديدة أن تركز على الأفعال والأعمال وليس على البيانات والشعارات والخطب والأمال ، هل نحن قوم عمليون ؟ هل تستطيع الحكومة أن تقلل الفجوة بين الواقع والواجب ؟ نحن لسنا فى حاجة إلى مزيد من التحليل والتشخيص والبحث عن الإحصائيات .. ولكن نحن فى حاجة إلى برامج تنفيذية : " وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون " ، يجب أن تعى الحكومة الجديدة أن قضية البطالة من القضايا التى تتأثر مباشرة بالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتعليمية ولذلك تحتاج إلى النظرة الشاملة لكافة محاورها ودراسة العلاقات السببية بينها وبين المشاكل الأخرى .

سلطان

◉ هل للإقتصاد الإسلامى برنامج لعلاج مشكلة البطالة: عملا وفعلا؟

لماذا لا يعرض المشروع الإسلامى لعلاج مشكلة البطالة؟ والذي يقوم على المفاهيم والأسس الآتية:

◆ تنمية الباعث والحافز على العمل بصرف النظر عن التأهيل العلمى والوضع الاجتماعى باعتبار أن العمل عبادة / شرف / قيمة / عزة - اذهب واحتطب - .

◆ تطبيق الصيغ الإسلامىة لتمويل المشروعات الصغيرة والقائم على المشاركة وليس الفائدة ، وهذا هو الاتجاه العالمى الآن .

◆ إنشاء مراكز التدريب المهنى والحرفى تحت رعاية المنظمات غير الهادفة للربح مع إعطاء بعض الأموال لدعم المتفوقين لتمويل مشروعاتهم بنظام القرض الحسن أو المشاركة .

◆ الاهتمام بنظام الزكاة والقرض الحسن والهبات والوصايا والوقف لدعم مشروعات علاج البطالة .

◆ تجنب الإسراف والتبذير على المستوى القومى فى النفقات العامة مثلا توفير ٣٠٪ من النفقات العامة فى مجال غير الضروريات والحاجيات وتوجيهها لتمويل المشروعات الصغيرة .

◆ دعم سبل التعاون من خلال الإخوة بين الدول العربىة والإسلامىة وتطبيق قول الله تبارك وتعالى : " وتعاونوا على البرِّ والتقوى " .

◆ توجيه البنوك والمؤسسات المالىة الإسلامىة لدعم مشروعات علاج البطالة .

◆ حماية مشروعات علاج البطالة من اتفاقيات الجات بقرار جمهورى .

◆ إلغاء كافة أنواع الرسوم والضرائب والإكراميات والرشوة التى تعوق مشروعات علاج البطالة .

هل يمكن للحكومة الجديدة أن تستفيد من هذا المشروع الإسلامى وتؤمن بقول الله عز وجل :

" ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله وما نزل من الحق " ؟

◎ وجوب النظرة الشاملة إلى مشكلة البطالة من منظور عملي .

لا ينبغي التصدي لقضية البطالة بانعزال عن العديد من القضايا الأخرى ، ومنها على سبيل المثال ما يلي :

- ◆ قضية التربية والتعليم .
- ◆ قضية الضرائب .
- ◆ قضية حوافز الاستثمار والتمويل .
- ◆ قضية القطاع الخاص والخصخصة .
- ◆ قضية العولمة والجات .
- ◆ قضية الهجرة .
- ◆ قضية التكامل والتعاون بين الدول العربية .
- ◆ وهكذا .

وتأسيساً على ذلك يجب أن يكون هناك إصلاحاً شاملاً للقضايا السابقة بالتوازي المتناغم مع قضية البطالة ، بمعنى أن توضع استراتيجيات متكاملة ومتناغمة في كافة محاور القضية من منظور عملي في ضوء الواقع والإمكانات ، بمعنى أنه يجب أن تعالج هذه القضية من منظور عملي تنفيذي وليس من منظور الدراسات والبحوث والمحاضرات والندوات ... ولا يعني ذلك التقليل من أهميتها بل يجب أن يحول كل هذا إلى برامج عمل موضوعية قابلة للتطبيق في ضوء الإمكانيات المتاحة وفي ضوء استراتيجيات وآليات التنفيذ .

◎ السياسات الاستراتيجية لعلاج قضية البطالة .

من أهم السياسات الواجب إعادة النظر فيها لتساهم فى قضية البطالة ما يلى :

◆ سياسة التعليم : والتركيز على التعليم المهنى والحرفى فى ضوء متطلبات سوق العمل .

◆ سياسة التمويل : توجيه الاستثمار نحو المشروعات التى تستوعب أكبر عدد من العاملين والتى تقع فى مجال الضروريات والحاجيات ودعم الاستثمار العام .

◆ سياسة الضرائب : تخفيض أسعار الضرائب والتركيز على الضرائب على الدخل وعلى رأس المال ، وإعطاء إعفاءات للمشروعات المهنية والحرفية والصغيرة والتى تقع فى مجال الضروريات والحاجيات .

◆ سياسة الخصخصة : ربط الخصخصة بعلاج مشكلة البطالة وليس بالبيع أو بالمعاش المبكر .

◆ سياسة التدريب : وضع برامج موضوعية ومتخصصة لتحويل المعارف والخبرات الخاصة بالخريجين حسب متطلبات سوق العمل .

◆ سياسة اتفاقيات سوق العمل : إبرام اتفاقيات مع الدول العربية بإعطاء أولوية للعمال العرب .

◆ سياسة دعم وتحفيز مؤسسات المجتمع المدنى فى دعم المشروعات الصغيرة .

وهذا ما سوف نتناوله فى البند التالى لأهميته القصوى والفعالة والعملية .

© تقويم تجارب مؤسسات المجتمع المدني (الجمعيات) فى علاج مشكلة البطالة.

يؤكد الواقع الذى نشاهده أن للمشروعات الصغيرة دور رئيسى فى علاج مشكلة البطالة من خلال مؤسسات المجتمع المدني وعلى الأخص الجمعيات الخيرية، والتي تطبق نظام القرض الحسن ونظام المشاركة المنتهية بالتمليك ونظام الإجارة المنتهية بالتمليك كبديل لنظام الفائدة الربوية والذى ثبت فشله .

وهناك تجارب ناجحة لدور الجمعيات الاجتماعية والخيرية فى علاج المشكلة.. وتتلخص هذه التجارب فى تركيزها على الآتى :

- ◆ دراسة موضوعية لطبيعة المشروع الصغير وبيان جدواه والحاجة إليه ، ووضع معايير سليمة لاختيار ذلك المشروع .
- ◆ الاختيار الدقيق للشباب العاطل وتهيئته وإعداده وتدريبه لتشغيل المشروع الصغير المناسب له .
- ◆ توفير التمويل اللازم للمشروع الصغير من المصادر المختلفة مقل الهبات والإعانات والتبرعات والزكوات والوصايا ..بعيدا عن نظام الفائدة .
- ◆ اختيار طريقة التمويل المناسبة للمشروع الصغير مثل :
 - القرض الحسن على آجال مناسبة .
 - المشاركة المنتهية بالتمليك خلال أجل مناسب .
 - الإجارة المنتهية بالتمليك خلال أجل مناسب .
 - المرابحة الإسلامية والبيع بالتقسيط .
 - طرق أخرى .
- ◆ وتتجنب الطرق السابقة نظام القرض بفائدة لأنه سبب محق البركة والخسران
- ◆ تقديم الدعم التسويقي والفنى والمالى للمشروع الصغير خلال الإنشاء والتشغيل
- ◆ المتابعة والمراقبة المستمرة للمشروع وتقويم الأداء وتنمية الإيجابيات وعلاج السلبيات .
- ◆ التطوير والتجويد إلى الأحسن للمشروعات الصغيرة وتنميتها .

والحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات